صافي الإيرادات يرتفع إلى 13,2 مليار جنيه.. وإجمالي الأصول ينمو إلى 280 مليار جنيه

«الوطني ـ مصر» يسجل 6,5 مليارات جنيه أرباحاً صافية في 9 أشهر

حقق بنك الكويت الوطني ـ مصر، أرباحا صافية بلغت نحو 6,5 مليارات جنيه مصري (ما يعادل 40 مليون دينار) خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026.

وارتفع صافي إيرادات النشاط إلى حوالي 13,2 مليار جنيه مصري خلال التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2026 مقابل 11,8 مليار جنيه مصري في الفترة نفسها من عام 2025 بنسبة نمو بلغت 11,4٪، كما زاد صافي الدخل من العائد إلى 11,2 مليار جنيه مصري في نهاية سبتمبر الماضي مقابل 10,2 مليارات جنيه مصري في الفترة ذاتها من عام 2025 بنسبة نمو 9,5٪.

وسجل صافي الدخل من النشاط بخلاف العائد ارتفاعا بنحو 23٪ على أساس سنوي ليبلغ 2,03 مليار جنيه مصري خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026 مقابل 1,64 مليار جنيه مصري في الفترة نفسها من عام 2025، فيما ارتفعت أرباح الاستثمارات المالية لتصل إلى 77 مليون جنيه مصري بنهاية الربع الثالث من عام 2026 مقارنة ب 38 مليون جنيه مصري في التسعة أشهر المقابلة من عام 2025، بنسبة نمو قدرها 104٪. وفي المقابل، بلغت نسبة التكلفة إلى صافي إيرادات النشاط 26,8٪ في نهاية الربع الثالث من عام 2026.

ونما إجمالي أصول البنك إلى حوالي 280 مليار جنيه مصري في نهاية التسعة أشهر الأولى من عام 2026 مقابل 225 مليار جنيه مصري تقريبا في نهاية عام 2025 بنسبة نمو بلغت 25٪، فيما بلغ صافي القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء حوالي 150 مليار جنيه مصري تقريبا في نهاية الربع الثالث من عام 2026 مقابل 121 مليار جنيه مصري في نهاية عام 2025 بنسبة نمو 24٪، وزادت ودائع العملاء لتصل إلى 212 مليار جنيه مصري في نهاية الربع الثالث من عام 2026 مقابل 180 مليار جنيه مصري تقريبا في نهاية عام 2025 بنسبة نمو بلغت 18٪ تقريبا. وارتفع معدل صافي الدخل من الأتعاب والعمولات إلى صافي إيرادات النشاط ليصل إلى 11,9٪ في نهاية الربع الثالث من عام 2026 مقابل 11,3٪ في نهاية الفترة ذاتها من عام 2025، في حين بلغ معدل العائد على متوسط الأصول 3,4٪ في نهاية الربع الثالث من 2026، ووصل معدل العائد على متوسط حقوق الملكية إلى 26,4٪.

أرباح تشغيلية قوية

وتعقيبا على نتائج الأعمال، قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ـ مصر، شيخة البحر: إن النمو القوي في الأرباح التشغيلية ونتائج أعمال «الوطني ـ مصر» خلال الربع الثالث من العام الحالي يبرهن مجددا على متانة مركزنا المالي ومرونة نموذج أعمالنا القادر على توليد الأرباح وتحقيق نمو مستدام، رغم التحديات التشغيلية محليا وإقليميا.

وأكدت البحر أن النتائج التي حققها البنك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام تعكس نجاحه في الاستفادة من الفرص المتاحة بالسوق، ومواصلة تحقيق نمو متوازن عبر مختلف أنشطته، مدعوما بقاعدة رأسمالية قوية وسياسات تشغيلية راسخة عززت من قدرته على تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين والعملاء على حد سواء.

وأضافت: يواصل بنك الكويت الوطني ـ مصر ترسيخ مكانته كواحد من أبرز البنوك العاملة في السوق المصري، حيث تعكس معدلات النمو التي حققها البنك كفاءة استراتيجيته وقدرته على مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاستفادة من الفرص التي تتيحها السوق.

وذكرت أن النتائج الإيجابية للبنك تترجم الرؤية الاستراتيجية لمجموعة بنك الكويت الوطني تجاه السوق المصري منذ دخولها إليه في عام 2007، مشيرة إلى أن مصر تمثل إحدى أهم الأسواق الاستراتيجية للمجموعة وأحد المحركات الرئيسية للنمو المستقبلي، في ظل ما تتمتع به من مقومات اقتصادية وفرص استثمارية واعدة.


شيخة البحر

■ **شيخة البحر: القاعدة الرأسمالية القوية وسياساتنا التشغيلية الراسخة تدعم تحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا وعملائنا**

■ **ننظر إلى السوق المصري كأحد محركات النمو المستقبلي للمجموعة في ظل ما يتمتع به من مقومات وفرص**


ياسر الطيب

■ **ياسر الطيب: نجحنا في تحقيق معدلات نمو قوية بكل المؤشرات المالية رغم التحديات التشغيلية والأحداث الجيوسياسية**

■ **ننطلق بقوة نحو التحول الرقمي وتوسيع نطاق خدماتنا الإلكترونية ونساند بشكل دائم التوجه العالمي نحو التمويل المستدام**

وأوضحت البحر أن بنك الكويت الوطني ـ مصر يواصل تعزيز حضوره داخل القطاع المصرفي المصري وتطوير خدماته ومنتجاته، بما يواكب احتياجات العملاء المتنامية ويعزز من قدرته التنافسية، مؤكدة أن البنك يمضي بثبات نحو تحقيق مستهدفاته الاستراتيجية وتعزيز حصته السوقية.

وأشارت إلى أن استمرار جهود الإصلاح الاقتصادي التي تقودها الحكومة المصرية يسهم في دعم بيئة الأعمال وخلق المزيد من الفرص للنمو والاستثمار، معربة عن ثقتها بالآفاق المستقبلية للاقتصاد المصري.

نتائج أعمال جيدة

من جهته، قال نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الكويت الوطني ـ مصر، ياسر الطيب: إن النتائج المالية للبنك خلال الربع الثالث من عام 2026 تعكس بشكل واضح قدرة البنك على مواصلة تحقيق المزيد من نتائج الأعمال الجيدة على الرغم من التحديات الكبيرة التي تجتاح مجتمع الأعمال نتيجة للأحداث الجيوسياسية في المنطقة، والتي ألقت بظلالها على المشهد الاقتصادي محليا وإقليميا.

وأشار الطيب إلى أن نمو أعمال بنك الكويت الوطني ـ مصر يتم بشكل متوازن على مستوى كل أنشطة الأعمال مع الحفاظ على معدلات الكفاءة ونسبة المخاطر التي تتناسب مع تحقيق النمو واستدامة الأعمال على حد سواء، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي ينتهجها البنك ونموذج أعماله الحصيف القادر على تلبية احتياجات العملاء بمرونة تامة.

وأفاد بأن أغلب مصادر دخل بنك الكويت الوطني ـ مصر تأتي من العمليات الائتمانية من خلال قطاع الشركات، جنبا إلى جنب مع قطاع التجزئة المصرفية الذي تنامي دوره بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تضم محفظة البنك الائتمانية تنوعا كبيرا في الشركات التي يتعامل معها سواء كانت شركات كبرى أو متوسطة وصغيرة، كما تضم محفظة التجزئة المصرفية هي الأخرى شرائح مختلفة من العملاء، وهو ما يمثل انعكاسا لقوة وتنوع مصادر دخل البنك.

وأكد الطيب أن البنك يسعى إلى تعزيز موقعه بصورة أكبر في قطاع التجزئة المصرفية خلال الفترة القادمة من خلال تقديم خدمات ومنتجات متطورة تناسب مختلف شرائح العملاء وتؤصل لديهم مفهوم البنك الشامل الذي يفي بكافة متطلباتهم واحتياجاتهم المالية، كما يسعى البنك أيضا إلى تعزيز خدمات الصيرفة الإسلامية التي تلبي احتياجات شريحة عريضة من عملاء البنك، ويعمل دائما على تطوير المنتجات المقدمة إليهم، إذ يعد «الوطني ـ مصر» من البنوك الرائدة في السوق المصري التي تقدم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية.

وأوضح الطيب أن البنك يحرص دائما على مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة في الخدمات المصرفية وأنه لا يتوانى عن الدفع باستثمارات ضخمة في هذا المجال لتقديم تجارب مصرفية رقمية فريدة من نوعها لعملاء البنك من مختلف الشرائح مما يتيح لهم إنجاز معظم معاملاتهم المصرفية أينما كانوا ومتى أرادوا، فضلا عن سعي البنك بوجه عام إلى تحفيز العملاء على توسيع مظلة استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، وذلك تماشيا مع السياسة العامة للدولة والبنك المركزي المصري في هذا الصدد.

وذكر الطيب أن بنك الكويت الوطني ـ مصر يعمل جاهدا على دعم ومساندة التوجه العالمي نحو التمويل المستدام والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ودعم كل المشاريع صديقة البيئة التي تحقق الاستدامة وتعتمد بشكل أكبر على الطاقة المتجددة ودراسة الحلول المتاحة للحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية وتقليص حجم الانبعاث الكربوني، مشيرا إلى أن التمويل المستدام أصبح من أهم الوسائل والأدوات التي تدعم وتحافظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل.

1,917 مليار دينار أوراق نقدية و31,157 مليون دينار مسكوكات معدنية

1,949 مليار دينار نقد متداول في الكويت بنهاية أكتوبر

■ **1,707 مليار دينار قيمة أوراق الـ 20 والـ 10 دنانير.. تستحوذان على 89٪ من النقد الورقي**

■ **1,051 مليار دينار قيمة أوراق الـ 20 ديناراً.. و655,113 مليوناً لفئة الـ 10 دنانير**

أحمد مغربي

أظهرت بيانات بنك الكويت المركزي أن إجمالي النقد المتداول في الكويت بلغ 1,949 مليار دينار بنهاية أكتوبر 2026، موزعا بين الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية بمختلف فئاتها، فيما استحوذت الأوراق النقدية من فئتي الـ 20 والـ 10 دنانير على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة النقد الورقي المتداول في البلاد.

ووفقا لكشف النقد المتداول الصادر عن «المركزي»، بلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة 1,917 مليار دينار بنهاية أكتوبر 2026، مقارنة مع 1,919 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي، فيما بلغت قيمة المسكوكات المعدنية 31,157 مليون دينار، مقابل 31,197 مليون دينار خلال الفترة ذاتها.

واستحوذت الأوراق النقدية على الحصة الأكبر من إجمالي النقد المتداول بنسبة 98,4٪، مقابل 1,6٪ للمسكوكات المعدنية، بما يعكس تركز القيمة النقدية المتداولة في الأوراق النقدية بمختلف فئاتها.

وتصدرت الأوراق النقدية من فئة الـ 20 دينارا قائمة الفئات الأعلى قيمة في التداول، بإجمالي 1,051 مليار دينار بنهاية أكتوبر، مقارنة مع 1,061 مليار دينار بنهاية سبتمبر، لتستحوذ بمفردها على 54,85٪ من إجمالي قيمة الأوراق النقدية المتداولة.

وجاءت فئة الـ 10 دنانير في المرتبة الثانية بقيمة 655,113 مليون دينار، مقابل 648,650 مليون دينار بنهاية سبتمبر، بزيادة بلغت 6,462 ملايين دينار، وبنسبة نمو 0,99٪، لتشكل 34,16٪ من إجمالي قيمة النقد الورقي المتداول.

وبذلك، بلغ إجمالي قيمة الأوراق النقدية المتداولة من فئتي الـ 20 والـ 10 دنانير معا 1,707 مليار دينار بنهاية أكتوبر، بما يعادل 89٪ من إجمالي قيمة الأوراق النقدية المتداولة في الكويت، وهو ما يبرز التركز الكبير للقيمة النقدية في الفئتين الأعلى من حيث القيمة الاسمية.

ارتفاع فئة الـ 5 دنانير

وسجلت فئة ال 5 دنانير زيادة بقيمة 2,776 مليون دينار خلال أكتوبر، لترتفع إلى 143,895 مليون دينار، مقارنة مع 141,119 مليون دينار بنهاية سبتمبر، بنمو نسبته 1,97٪، لتأتي في المرتبة الثالثة من حيث إجمالي قيمة الأوراق النقدية المتداولة، بحصة بلغت 7,50٪.

وبلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة من فئة الدينار الواحد 44,749 مليون دينار بنهاية أكتوبر، مقارنة مع 45,053 مليون دينار بنهاية سبتمبر، لتستحوذ على 2,33٪ من إجمالي قيمة النقد الورقي المتداول.

أما فئة نصف الدينار، فقد بلغت قيمة أوراقها المتداولة 12,311 مليون دينار، مقابل 12,392 مليون دينار بنهاية سبتمبر، فيما سجلت فئة ربع الدينار 9,919 ملايين دينار، مقارنة مع 10,613 ملايين دينار خلال الفترة ذاتها.

المسكوكات المعدنية

وعلى صعيد المسكوكات المعدنية، أظهرت بيانات بنك الكويت المركزي أن إجمالي قيمتها بلغ 31,157 مليون دينار بنهاية أكتوبر، واستحوذت فئتا الـ 100 والـ 50 فلسا معا على 75,77٪ من إجمالي قيمة المسكوكات المتداولة في الكويت.

وتصدرت فئة الـ 100 فلس المسكوكات المعدنية من حيث القيمة المتداولة، بإجمالي 13,573 مليون دينار بنهاية أكتوبر، وبحصة بلغت 43,56٪ من الإجمالي، تلتها فئة الـ 50 فلسا بقيمة 10,035 ملايين دينار، وبحصة بلغت 32,21٪، ليصل إجمالي قيمة الفئتين إلى 23,609 مليون دينار.

وبلغت قيمة المسكوكات المتداولة من فئة الـ 20 فلسا 4,226 ملايين دينار، تلتها فئة الـ 10 فلوس بقيمة 2,022 مليون دينار، ثم فئة الـ 5 فلوس بقيمة 1,123 مليون دينار، في حين سجلت المسكوكات من فئة الفلس الواحد قيمة بلغت 12,769 ألف دينار.

أما المسكوكات التذكارية من فئة الدينارين، فبلغت قيمتها المتداولة 162,278 ألف دينار بنهاية أكتوبر، مقابل 162,252 ألف دينار بنهاية سبتمبر، بزيادة قدرها 26 دينارا.



143,89 مليون دينار قيمة أوراق الـ 5 دنانير بزيادة 2,776 مليون خلال أكتوبر

تشكل 92,9٪ من إجمالي موجودات «المركزي» البالغة 8,02 مليارات دينار بنهاية أكتوبر 2026

7,45 مليارات دينار احتياطي العملة الأجنبية للكويت

■ **2,342 مليار دينار رصيد صندوق الاحتياطي العام.. و31,77 مليون دينار قيمة الذهب الدفترية**

■ **372,511 مليون دينار إيداعات وحسابات لدى بنوك ومؤسسات مالية محلية بنمو 3,39٪**

أحمد مغربي

أظهرت بيانات بنك الكويت المركزي أن قيمة الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية بلغت 7,455 مليارات دينار بنهاية أكتوبر 2026، لتستحوذ على 92,90٪ من إجمالي موجودات البنك، البالغة 8,024 مليارات دينار، بما يعكس الوزن الكبير للأصول والأدوات المالية بالعملة الأجنبية ضمن ميزانيته.

ووفقا لكشف الحساب الصادر عن بنك الكويت المركزي، والمنشور في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، توزعت موجودات البنك بين الأرصدة والأدوات المالية والودائع بالعملة الأجنبية بقيمة 7,455 مليارات دينار، وإيداعات وحسابات جارية وقروض لدى بنوك ومؤسسات مالية محلية بالدينار الكويتي بقيمة 372,51 مليون دينار، إلى جانب موجودات أخرى بقيمة 165,298 مليون دينار. وأشارت البيانات إلى أنه لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب كعادة جميع السنوات السابقة، وبلغت القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

وسجل بند الإيداعات والحسابات الجارية والقروض لدى البنوك والمؤسسات المالية المحلية بالدينار الكويتي نموا بنسبة 3,39٪ خلال أكتوبر، ليصل إلى 372,511 مليون دينار، مقارنة مع 360,26 مليون دينار بنهاية سبتمبر 2026، بزيادة بلغت 12,242 مليون دينار، فيما بلغت الموجودات الأخرى 165,298 مليون دينار.

وعلى صعيد المطلوبات، أظهرت البيانات استقرار رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي عند 2,342 مليار دينار بنهاية أكتوبر.

وفيما يتعلق بحسابات البنوك المحلية وودائعها لدى بنك الكويت المركزي، فقد بلغت قيمتها 1,835 مليار دينار بنهاية أكتوبر 2026، فيما سجلت حسابات الحكومة 1,129 مليار دينار، بما يعكس حجم الأرصدة المدرجة ضمن مطلوبات البنك تجاه القطاع المصرفي والجهات الحكومية. كما بلغت قيمة التأمينات مقابل الاعتمادات المستندية 111,69 مليون دينار، مقارنة مع 103,27 ملايين دينار بنهاية سبتمبر، بزيادة بلغت 8,418 ملايين دينار، وبنسبة نمو 8,15٪. وأظهرت بيانات «المركزي» ارتفاع قيمة الالتزامات المدرجة تحت بند المؤسسات الدولية إلى 56,526 مليون دينار بنهاية أكتوبر، مقارنة مع 54,441 مليون دينار بنهاية سبتمبر، بزيادة بلغت 2,085 مليون دينار، وبنسبة نمو 3,83٪. وبلغ رصيد الحساب الخاص 95,159 مليون دينار بنهاية أكتوبر، فيما سجل بند المطلوبات الأخرى 498,769 مليون دينار، مقارنة مع 322,355 مليون دينار بنهاية سبتمبر، بزيادة بلغت 176,413 مليون دينار، وبنسبة نمو 54,72٪. وبلغ إجمالي مطلوبات بنك الكويت المركزي 8,024 مليارات دينار بنهاية أكتوبر 2026، بما يعادل إجمالي موجوداته خلال الفترة ذاتها، فيما سجلت الحسابات النظامية 7,484 مليارات دينار.



وزارة الصحة ستكون الجهة الرقابية على النشاط

«التجارة» تستحدث نشاط إنشاء وإدارة وتشغيل المنشآت الصحية الحكومية

علي إبراهيم

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا باستحداث نشاط «إنشاء وإدارة وتشغيل المنشآت الصحية الحكومية»، وذلك ضمن الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ووفقا للقرار الذي نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، أدرج النشاط الجديد ضمن قطاع أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي والخدمات المتصلة بها، حيث حدد القرار وزارة الصحة، ممثلة بإدارة التراخيص الصحية، جهة رقابية على النشاط المستحدث، على أن تتم مزاولته ضمن الحدود المعمول بها وفق الأنظمة والاشتراطات ذات الصلة.